

بلاغ الشركات

القوائم المالية

بنك البركة تونس

مقرها الاجتماعي: شارع الشيخ الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1082 تونس

ينشر بنك البركة تونس قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2024/12/31 والتي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية يوم 23 أبريل 2025. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام و الخاص لمراقبي الحسابات السيد عدنان الزغدي والسيد الامجد بن مبارك.

الموازنة
المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	الأصول
64 584	53 467	1	الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
360 631	385 267	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
1 586 916	1 555 051	3	مستحقات على الحرفاء
223 661	233 794	4	محفظة السندات التجارية
100 912	111 917	5	محفظة الاستثمار
132 849	144 424	6	أصول ثابتة
37 322	35 100	7	أصول أخرى
2 506 875	2 519 020		مجموع الأصول
			الخصوم
50 091	113		البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
222 624	221 629	8	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
1 904 812	1 940 636	9	ودائع وأموال الحرفاء
3 209	3 348	10	موارد خاصة
50 917	60 679	11	خصوم أخرى
2 231 653	2 226 405		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
120 000	120 000		رأس المال
103 051	131 051		احتياطيات
1 000	1		النتائج المؤجلة
51 171	41 563		نتيجة السنة
275 222	292 615	12	مجموع الأموال الذاتية
2 506 875	2 519 020		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة
المختوم في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	الخصوم المحتملة
34 525	34 035		ضمانات وكفالات مقدّمة
6 956	9 523		اعتمادات مستندية
41 481	43 558		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
46 607	34 192	13	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
46 607	34 192		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
1 577 158	1 642 782	14	ضمانات مقبولة
1 577 158	1 642 782		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	إيرادات الاستغلال البنكي
146 702	161 675	15	أرباح ومداخيل مماثلة
27 932	25 961	16	عمولات محصلة
16 149	18 351	17	مربح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
6 603	6 822	18	مداخيل محفظة الاستثمار
197 387	212 809		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			تكاليف الاستغلال البنكي
(54 849)	(69 097)	19	أرباح المودعين وأعباء مماثلة
(4 224)	(4 684)		عمولات
(559)	-		خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية
(59 632)	(73 781)		مجموع تكاليف
137 755	139 028		النتاج البنكي الصافي
(2)	(2 047)	20	مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(519)	(2 131)	21	مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
316	728		إيرادات استغلال أخرى
(49 643)	(54 427)		مصاريف الأعوان
(15 504)	(16 281)	22	أعباء الاستغلال العامة
(5 702)	(5 662)		مخصصات الإستهلاكات ومدخرات على الأصول الثابتة
66 700	59 208		نتيجة الاستغلال
(1 094)	(120)	23	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى
(13 056)	(16 106)		الضريبة على الأرباح
52 551	42 982		نتيجة الأنشطة العادية
(1 379)	(1 419)	24	رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة
51 171	41 563		النتيجة الصافية

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	أنشطة التشغيل
198 098	209 317	الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل المحفظات الاستثمار)
(63 325)	(73 288)	مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة
11 328	472	القروض والسلفات/القروض السلفات المقدمة إلى المؤسسات المالية
(4 477)	(5 088)	الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى
(160 239)	20 090	القروض والسلفات/السلفات و السلفات المقدمة للعملاء
139 857	35 194	الودائع/السحوبات من الزبائن
71 083	(10 132)	الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية
(49 643)	(53 641)	المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة
(19 964)	(7 013)	التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل
(15 973)	(14 025)	ضرائب الشركات
106 745	101 887	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
6 603	6 822	الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار
(28 526)	(13 136)	التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار
(14 977)	(17 238)	التصرف في الموجودات الثابتة
(36 900)	(23 552)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(27 693)	-	إصدار/سداد القروض
(1 101)	(1 170)	زيادة/انخفاض الموارد الخاصة
(23 000)	(23 000)	أرباح الأسهم المدفوعة
-	-	الجمع بعد إصدار الأسهم
(51 794)	(24 170)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
18 051	54 165	التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة
28 755	46 806	النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة
46 806	100 971	النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024

1. التعريف بالبنك

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم "بيت التمويل تونسي السعودي – BEST BANK"، من طرف الدولة التونسية وسماحة "الشيخ صالح عبد الله كامل" مؤسس مجموعة "دله البركة". وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس" وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تحصل بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستجيب إلى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة.

خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة.

تعمل حالياً بشبكة مكون من 42 فرعاً و 46 جهاز صراف آلي حتى موفى 2024/12/31.

ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتمثل لمبادئ التمويل الإسلامي.

تم في موفى سنة 2024 الانتقال من المقر الرئيسي لبنك البركة تونس الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكر تونس إلى المقر الرئيسي الجديد الكائن بشارع محمد الشيخ الفاضل بن عاشور في المركز العمراني الشمالي.

2. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية

لقد تم إعداد القوائم المالية لـ "بنك البركة تونس" طبقاً للأحكام المنصوص عليها في:

- القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك قرار وزير

المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.

- المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.

- الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

كما تم إعداد القوائم المالية طبقاً للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلق بالقوائم المالية للمؤسسات البنكية.

3. الفترة المحاسبية

تبدأ الفترة المحاسبية في غرة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

4. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية لـ "بنك البركة تونس" على أساس القيمة التاريخية لكل عناصر القوائم المالية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي:

1.4. تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

2.1.4. تقييد المداخيل

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية:

- تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية
- تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود
- تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار:

✓ تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

✓ تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

✓ تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند إستحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعاً للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيته من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

تسجيل إيرادات على التمويلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها أو تعديل شروطها باستثناء عمليات الإجارة المالي:

وفقاً لمتنشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020، و المنشور رقم 07-2020 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 08-2020 بتاريخ 1 أبريل 2020، قام بنك البركة تونس سنة 2020 بتمديد فترة تمويل المرابحة للأمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأصلي، انطلاقاً من مبادئ المالية الإسلامية (وخصوصاً المعيار الشرعي رقم 8 "المرابحة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية). يمنع زيادة الأرباح والعوائد على عمليات تمويل المرابحة للأمر بالشراء عند تمديد الفترة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يعتبر هذا التمديد بمثابة منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

بالاستناد إلى رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 2020 A- الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، والمتعلق بالمعالجة المحاسبية لتعديلات التمويلات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يُعتبر تأجيل استحقاقات التمويلات المتأثرة بالجائحة بمثابة تعديل للتدفقات النقدية التعاقدية نتيجة أشكال أخرى من إعادة التفاوض. وقد أوصى الرأي المذكور بمعالجة الإيرادات المتعلقة بهذه التعديلات وفقاً للمنهجية المرجعية الخاصة بتمويلات المرابحة للأمر بالشراء والتمويلات الأخرى.

كما أن هذه المعالجة تتماشى مع مذكرة هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) رقم AAB-1/2020 المتعلقة بالآثار المحاسبية لجائحة كوفيد-19. وفقاً لهذه المنهجية، يتم توزيع أرباح العملية على الفترة التعاقدية بناءً على معدل العائد الفعلي الجديد. وتُحدّد الفترة التعاقدية الجديدة بالفترة المُمدّدة نتيجة التأجيل.

من جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي التونسي، عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13، جميع البنوك بتبني المنهجية المحاسبية المعتمدة، والتي تنص على احتساب وإثبات خسارة تعدّل الإيرادات التقديرية للسنة المالية ويُورّع بالطريقة الخطية على فترة التمديد الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن تسجيل خسارة في القيمة الأولية للدين، حيث إن مبادئ المالية الإسلامية لا تسمح باحتساب الدين على أساس قيمته الحالية الصافية ولا بتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في المحاسبة.

وفي إطار الإجراءات الاستثنائية التي أصدرها البنك المركزي التونسي بخصوص تأجيل استحقاقات التمويلات لصالح الأفراد والمهنيين والمؤسسات لمواجهة آثار انتشار جائحة كورونا، أقرت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك حق البنك في "رسم إسترداد مصاريف" لتغطية التكاليف الفعلية الناتجة عن عمليات التأجيل، يقع إستخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبون في الإستئناف بالإجراءات الإستثنائية، بشرط أن يكون هذا الرسم مبلغ مقطوع غير مرتبط بقيمة الدين ومساوياً للمصاريف الحقيقية التي تكبدها البنك دون زيادة فيها، وألا تكون مرتبطة بقيمة الدين، مع ومع المراعات التفريق بين حالة المعسر والموسر

تم العمل بمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 03-2024 المؤرخ في 29 جانفي 2024 والذي ينص على مجانية بعض العمولات وتحديد سقف أقصى لبعضها لفائدة الأفراد الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 1500 دينار تونسي.

2.4. المدخرات (المؤونات) المتعلقة بالتعهدات

1.2.4. المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المنقحة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالاتي:

صنف 0	أصول جارية	0 %
صنف 1	أصول تتطلب متابعة خاصة	0 %
صنف 2	أصول مشكوك في استخلاصها في الأجل	20 %
صنف 3	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الأجل	50 %
صنف 4	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	100 %

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.2.4. مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المنقح للمنشور عدد 24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

يتم إحتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أذا بعين الإعتبار الضمانات المقبولة التالية:

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.
- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المرسمة والتي تخص عقارات مرسمة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.
- وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتناءها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.
- الودائع المخصصة.
- قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار الإهلاك الخطي السنوي حسب طبيعة الموجودات على النحو التالي:

طبيعة الموجودات	مدة الإهلاك
معدات النقل	7 سنوات
العقارات	15 سنة
المعدات والتجهيزات الخاصة	5 سنوات
المعدات الطبية الخاصة	10 سنوات
سفن الصيد البحري	10 سنوات

3.2.4. المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

طبقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 في سنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومراقبة الالتزامات بصيغته المعدلة والمكاملة بالنصوص اللاحقة وخاصة التفتيحين عدد 01 في سنة 2021 المؤرخ في 11 جانفي 2021 وعدد 02 في سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 وعدد 02 في سنة 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023 ومشروع منشور البنك المركزي بتاريخ 09 جانفي 2025 المتعلق بتعديل معايير احتساب المخصصات الجماعية لسنة 2024، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة (تسمى المدخرات الجماعية) على التعهدات العادية (صنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1). وقد تم إحتساب هذه المدخرات تطبيقا للمنهجية المرجعية التي أقرها البنك المركزي.

3.4. تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي.

اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2024/12/31.

يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

4.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات تجارية

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتفيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء الغير محرر. تقييم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة. وتقيم سندات صناديق الاستثمار المشتركة بالاعتماد على القيمة السائلة للصندوق. اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب قيمة الإستخدام. تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات. تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

5.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات الاستثمار

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (الجلسة العامة العادية أو الخاصة حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

6.4. الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطية. وتكون نسب الاستهلاك كالاتي:

معدات النقل	20 %
أثاث ومعدات المكاتب	10 %
معدات معلومية	15 %
النظام المعلوماتي	6,66 %
برمجيات معلومية أخرى	33 %
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الآلي	10 %
بنايات	5 %
المقر الاجتماعي الجديد	2 %

يتم إهلاك الأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة (التي لا تتجاوز 500 دينار) بالكامل بنسبة 100%. لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع. يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة غير المدرجة والقيمة العادلة من جهة أخرى. يتم اعتماد منهجية الإهلاك حسب المكونات

7.4. قواعد تقيد الأعباء

يجب تحديد وتقييم جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

8.4. صندوق ضمان الودائع البنكية

إنخرط البنك في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 01 فيفري 2017. بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا الأمر نسبة مساهمة البنوك بـ 0,3 % (باعتبار القيمة المضافة) من قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية. تطبيقا لمبدأ إقتسام الأرباح والخسائر، تتحمل الودائع الإستثمارية المساهمة المتعلقة بها بخصم من المربح الراجعة لها. ويتحمل البنك ما تبقى من الأعباء السنوية من هذه المساهمة.

9.4. مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي البنك (بما في ذلك الإدارة التنفيذية) إلى فئتين:

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافئات وكذلك إشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- المزايا بعد إنتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات من الادخار المكون بعنوان التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 54 من الإتفاقية المشتركة القطاعية للبنوك لأعوان البنوك والمؤسسات المالية.

على إثر اتفاق أبرم بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جويلية 2021، تم الترفيع في منحة التقاعد إلى مبلغ يعادل اثني عشر شهر يتم احتسابها على أساس راتب الشهر الأخير المدفوع.

10.4. الضريبة على الأرباح

- يتم احتساب وتقييد الضرائب على الأرباح تطبيقاً للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.
- تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 الترفيع في الضريبة على الأرباح بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية من 35 % إلى 40 % مع تسقيف الحد الأدنى من الضريبة إلى 25 % وبداية تطبيقها على أرباح سنة 2024.
- إلى جانب الضريبة على الشركات، تشمل أعباء الضرائب:

- المساهمة الاجتماعية التضامنية حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2023، يتم احتسابها من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات والتي يستوجب دفعها بعنوان السنوات 2023 و2024 و2025.
- المساهمة الظرفية لتمويل ميزانية الدولة حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2024، يتم احتسابها من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات والتي يستوجب دفعها بعنوان السنوات 2023 و2024.

11.4. الزكاة

إن البنك غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

5. هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

تم تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تطبيقاً لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية . تهتم هذه الهيئة بـ :

- إصدار آراء حول مطابقة المنتجات والعقود والإجراءات التشغيلية لنشاط البنك للمعايير والمبادئ الإسلامية .
- مراقبة مطابقة العمليات البنكية الإسلامية للمعايير المحددة في هذا المجال .
- النظر في كل استفسارات البنك المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية.

6. إيضاح حول تطبيق القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، وخاصة منها:

1. الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات: وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.
2. تطبيق المقتضيات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة: حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة المطالب التي سترد خلال سنة 2025 من قبل الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمن الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

7. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1 – الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 53 467 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالاتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
خزينة	11 742	12 080
خزينة الصراف الآلي	2 575	2 906
أموال لدى البنك المركزي	46 587	35 296
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 679	3 185
المجموع	64 584	53 467

إيضاح 2 – مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2024 رسيدا قدره 385 267 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالاتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	99 705	91 272
مستحقات على المؤسسات المالية	260 926	293 995
المجموع	360 631	385 267

للإيضاح يفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
بنوك مقيمة	46 333	47 424
مراوحة للأمر بالشراء	45 207	46 571
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	707	495
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	419	358
بنوك غير مقيمة	53 372	43 848
المجموع الإجمالي	99 705	91 272

للإيضاح يفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	258 323	289 122
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	2 603	4 873
المجموع	260 926	293 995

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
مراوحة للأمر بالشراء والوكالة بالإستثمار	793 243	704 923
مستحقات مرتبطة بها	6 249	5 744
مراوحة في السلع	456 603	470 186
مستحقات مرتبطة بها	3 912	2 957
تمويل إجارة	234 816	282 152
مستحقات مرتبطة بها	2 083	2 155
ديون إعادة الجدولة	13 326	8 910
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	71 818	76 889
قرض حسن	70	-
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	55 760	53 205
مستحقات أخرى	11 843	13 562
مجموع مستحقات محافظة التمويل	1 649 722	1 620 683
ارباح معلقة ومدخرات	(62 806)	(65 632)
المجموع الصافي	1 586 916	1 555 051

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 363 380	136 841	19 270	58 676	42 516	1 620 683
التعهدات خارج الموازنة	70 695	724	42	-	196	71 657
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	1 434 075	137 565	19 312	58 676	42 712	1 692 340
نسبة التعهدات المصنفة				7%		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	240 413	49	-	32 550	2	273 014
أرباح معلقة ومدخرات	24 997		7 358	12 602	20 675	65 632
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات والودائع المخصصة لهذا الصنف	%61					

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند "ودائع وأموال الحرفاء" ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلاً وربحاً) من قبل المودعين.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 233 794 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
سندات التوظيف	250 350	230 170
مستحقات مرتبطة بها	2 229	3 624
مخصصات على سندات التوظيف	(28 918)	-
المجموع الصافي	223 661	233 794

يحلل رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024
بنك البركة بحرين	221 278	230 170	-	-	221 278	230 170
مستحقات مرتبطة	2 229	3 624	-	-	2 229	3 624
بنك البركة لبنان	155	-	(28 918)	-	29 073	-
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
المجموع	223 661	233 794	(28 918)	-	252 579	233 794

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

ارتفع رصيد محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2024 إلى مبلغ 111 917 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
سندات الاستثمار	105 606	119 807
سندات المساهمة	1 065	-
مدخرات	(5 759)	(7 890)
المجموع الصافي	100 912	111 917

للحلل رصيد محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2024	القيمة الخام ديسمبر 2023	مدخرات ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2023	القيمة الصافية ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2023
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	9 095	10 235	(4995)	(2864)	4 100	7 372
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باسست ليز	8 310	8 310	-	-	8 310	8 310
شركة بروموكيكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	6 830	4 522	-	-	6 830	4 522
شركة ميدي لوايزير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغربي	313	313	(313)	(313)	-	-
شركة التقديرات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	-	-
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
البركة سيكار (بما في ذلك صناديق التنمية الإستثمارية)	77 199	64 199	-	-	77 199	64 199
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	862	828	-	-	862	828
المجموع 1	119 807	105 606	(7 890)	(5 759)	111 917	99 847
شهادات باسست ليز والمستحقات المرتبطة بها	-	1 065	-	-	-	1 065
المجموع 2	-	1 065	-	-	-	1 065
المجموع	119 807	106 671	(7 890)	(5 759)	111 917	100 912

إيضاح 6 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره **144 424 ألف دينار تونسي** ويفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	20 934	20 009
الإستهلاكات	(16 536)	(15 149)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	4 398	4 860
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	196 430	180 183
الإستهلاكات	(56 155)	(51 946)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	140 026	127 988
القيمة الصافية في نهاية السنة	144 424	132 849

يحلل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرض	23 486	23 486
بنايات	17 954	16 466
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	4 844	5 372
معدّات نقل	87	48
معدّات إعلامية	3 395	5 911
معدات وتجهيزات المكاتب	1 085	2 047
معدّات نقدية	1 207	1 112
المقر الرئيسي الجديد	75 919	85 572
المجموع الصافي	127 988	140 026

إيضاح 7 – أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 31 ديسمبر 2024 رسيدا قدره **35 100 ألف دينار تونسي** ويفصل كالاتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	704	1 159
أعباء مسجلة مسبقا	1 388	1 515
حسابات جبائيه واجتماعية	11 740	10 805
فائض الأداء على القيمة المضافة القابل للإسترجاع	11 918	9 245
قروض حسنة للموظفين	8 209	8 055
أصول أخرى	3 362	4 320
المجموع الصافي	37 322	35 100

إيضاح 8 – ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في 31 ديسمبر 2024 مبلغا قدره **221 629 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	208 119	192 026
ودائع وأموال المؤسسات المالية	14 505	29 603
المجموع الصافي	222 624	221 629

إيضاح 9 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره **1 940 636 ألف دينار تونسي** تفصل كالاتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
حسابات إيداع (1)	1 074 111	1 052 719
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	830 701	887 917
المجموع	1 904 812	1 940 636

يحلّ رصيد حسابات إيداع كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات تحت الطلب	618 371	663 771
حسابات إيداع	434 348	410 340
المجموع	1 052 719	1 074 111

يحلّ رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصّصة (أ)	213 855	219 347
مطلوبات مرتبطة بها	9 118	8 379
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	595 477	527 173
مطلوبات مرتبطة بها	16 166	16 276
حسابات غير قابلة للتصرّف	1 038	1 367
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	52 263	58 160
المجموع	887 917	830 701

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصّصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات. يمثل هذا الرصيد المبالغ المعلقة في انتظار تصفية العمليات الجارية بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	2 794	2 217
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	9 434	7 087
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	7 265	6 916
السندات التجارية المقدمة ضمانا	2 363	2 307
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	8 809	11 489
تحويلات مالية قيد التسوية	14 413	16 805
مبالغ أخرى مطلوبة	7 185	11 338
المجموع	52 263	58 160

إيضاح 10 – موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 3 348 ألف دينار تونسي. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول.

إيضاح 11 – خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 60 679 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقَاب والتسوية	6 115	8 096
أعباء للدفع	4 946	6 673
مدخرات على الأعباء والمخاطر	3 589	3 303
أرباح مجنبية (*)	195	286
أعباء مستحقة الدفع للمزودين	5 330	6 942
حسابات جبائية واجتماعية	18 529	21 252
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 168	7 803
خصوم أخرى	5 045	6 324
المجموع	50 917	60 679

(*) يضم هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المجنبية تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12 – الأموال الذاتية

تتمثل الوضعية الصافية كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
رأس المال	120 000	120 000
احتياطي	103 051	131 051
احتياطي غير مخصّص	15 000	15 000
احتياطي قانوني	12 000	12 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي إعادة الاستثمار	71 051	99 051
نتائج مؤجلة	1 000	1
أرباح الفترة	51 171	41 563
الوضعية الصافية	275 222	292 615

يعرض جدول تغييرات الأموال الذاتية كالتالي:

رأس المال	رأس المال	الإحتياط ي القانوني	إحتياط ا ت أخرى	إحتياطي بعنوان صندوق إجتماعي	إحتياطي إعادة إستثمار	نتائج مؤجلة	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	120 000	12 000	15 000	5 000	71 051	-	51 171	275 222
توزيع نتيجة سنة 2024	-	-	-	-	-	-	51 171	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	(23 000)	(23 000)
إعانات إجتماعية	-	-	-	-	-	-	(1 170)	(1 170)
إحتياطيات أخرى	-	-	-	-	28 000	-	(28 000)	-
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	(999)	999	-
صندوق إجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	-	251 052
نتيجة ديسمبر 2024							41 563	41 563
الرصيد في 31/12/2024	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	41 563	292 615

إيضاح 13 – التعهدات المقدمة

تفضل تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	21 482	19 137
تعهدات طويلة الاجل	25 125	15 055
المجموع	46 607	34 192

إيضاح 14 – الضمانات المقبولة

تفضل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 328 692	1 398 482
ضمانات سيادية	244 069	239 783
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4 397	4 517
المجموع	1 577 158	1 642 782

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 15 – أرباح ومداخيل مماثلة

ارتفعت الأرباح لتبلغ في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 161 675 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرباح شهادات الإيجار	25 051	30 659
أرباح مرابحة في السلع	33 770	35 142
أرباح الوكالة بالإستثمار والمرابحة للأمر بالشراء	63 295	65 603
أرباح الإيجار	24 586	30 271
المجموع	146 702	161 675

إيضاح 16 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 25 961 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
عمولات الدراسة والتصرف و التعهدات	4 204	3 945
عمولات على الصكوك	2 517	2 356
عمولات التحويلات و عمولات على الباقات	5 883	5 923
عمولات على العمليات النقدية	539	493
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	5 302	4 561
عمولات على مسك الحساب	5 358	4 395
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 681	1 438
عمولات التصرف صناديق الإستثمارية و عمولات الوساطة في التأمين	602	463
عمولات الرقمنة	437	818
عمولات الإيجار	753	934
عمولات أخرى	656	636
المجموع	27 932	25 961

إيضاح 17 – أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

سجلت أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 18 351 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
المربح الصافية للصرف	5 174	4 647
أرباح محفظة السندات التجارية	10 975	13 704
أرباح مضاربة مقيدة	10 293	12 592
أرباح على محفظة السندات	491	-
أرباح أخرى	191	1 112
المجموع	16 149	18 351

إيضاح 18 – مداخيل محفظة الاستثمار

بلغت أرباح محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 6 822 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
1/ مداخيل شهادات المساهمة		
بنك الزيتونة	260	-
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	65	-
المجموع 1	325	-
2/ أرباح موزعة		
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	920	991
شركة البحيرة للاستثمار	1 591	1 818
شركة ميدي لوازير	263	211
البركة سيكار (أرباح صناديق الإستثمار)	2 609	3 654
عتيد SICAF	800	-
مداخيل أخرى لمحفظة الإستثمار	96	148
المجموع 2	6 279	6 822
المجموع	6 603	6 822

إيضاح 19 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة

سجلت أرباح المودعين والأعباء المماثلة في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 69 067 مليون دينار تونسي مفصلة كالتالي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرباح الودائع غير المخصّصة وحسابات الادخار (*)	10 508	15 527
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	44 341	53 570
المجموع	54 849	69 097

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة

من قبل "بنك البركة تونس".

إيضاح 20 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة
تحلّل المخصّصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
خسائر على تعهدات الحرفاء	515	(4 013)
مخصّصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(4 497)	(2 543)
مخصّصات/استردادات على المخاطر والأعباء	2 460	285
مخصّصات المدخرات ذات صبغة عامة	(276)	(200)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	1 795	4 424
المجموع	(2)	(2 047)

إيضاح 21 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
تحلّل مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(1 731)	(2 131)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	1 212	-
المجموع	(519)	(2 131)

إيضاح 22 – أعباء الاستغلال العامّة
تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية	1 527	1 752
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 491	3 454
اشهار وعلاقات عامة	481	584
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	578	1 025
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	328	318
مكافئات الحضور	554	484
أعباء المكتبية والإدارة	798	536
خدمات خارجية	802	699
مصاريف الماء والكهرباء	566	765
مصاريف ومهمات بالخارج	118	95
بوليصة التأمين والسلامة	578	436
ضرائب وأداءات	299	545
كراء الموزعات الآلية	43	35
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 396	4 466
مصاريف السلامة	231	244
أعباء أخرى	714	843
المجموع	15 504	16 281

إيضاح 23 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى

يحلل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرباح عادية أخرى	433	680
خسائر عادية أخرى	(1 527)	(800)
المجموع	(1 094)	(120)

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1 % الى 4 %.

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أجل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016.

إيضاح 25 – السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	64 584	53 467
ودائع لدى المؤسسات البنكية	55 042	74 449
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(50 091)	(113)
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(22 729)	(26 832)
المجموع	46 806	100 971

إيضاح 26 – توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

يعرض الجدول التالي توزيع أصول البنك وخصومه وأمواله الذاتية حسب المدة المتبقية و المتوقعة بتاريخ 31 ديسمبر، بالإعتماد على البيانات التاريخية. يتم التوزيع أخذا بعين الاعتبار لتواريخ الاستحقاق الفعلية وليس المحاسبية.

بيانات	أقل من 6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة - 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الأصول					
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي	53 467	-	-	-	53 467
ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	201 117	43 253	103 799	37 097	385 267
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	614 168	72 393	394 827	473 663	1 555 051
مستحقات على الحرفاء	233 794	-	-	-	233 794
محفظة السندات التجارية	-	-	-	111 917	111 917
محفظة الاستثمار	-	-	-	144 424	144 424
أصول ثابتة	24 523	1 980	3 948	4 649	35 100
أصول أخرى	1 127 069	117 626	502 575	771 751	2 519 020
مجموع الأصول					
الخصوم					
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	113	-	-	-	113
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	206 282	15 347	-	-	221 629
ودائع وأموال الحرفاء	778 510	329 249	262 403	570 474	1 940 636
موارد خاصة	-	-	-	3 348	3 348
خصوم أخرى	33 534	20 345	6 800	-	60 679
مجموع الخصوم					
الأموال الذاتية					
رأس المال	-	-	-	120 000	120 000
إحتياطيات	-	-	-	131 051	131 051
النتائج المؤجلة	1	-	-	-	1
نتيجة السنة المحاسبية	41 563	-	-	-	41 563
مجموع الأموال الذاتية					
مجموع الخصوم والأموال الذاتية					
	1 060 003	364 941	269 203	824 873	2 519 020

إيضاح 27 – العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

← أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح تمويلات	
بنك البركة تركيا	1221	4 436	20	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	82	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	233 923	-	-	4 069	-	12 590	-
بنك البركة لبنان	28 576	-	6	-	-	-	-
مجموعة البركة	91	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	1 576	0	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	8 881	26 467	0,3	-	950
بنك البركة السودان	-	-	137	-	-	-	-
المجموع	263 811	6 094	9 044	30 536	3	12 590	950

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		بيانات
	أرباح الأسهم	أرباح تمويلات واستثمارات	عمولات	ودائع غير مخصصة	ودائع استثمارية	ودائع أخرى	التزامات خارج الميزانية	التزامات داخل الميزانية	
104	991	10 318	9	6 723	-	135	-	109 462	باست ليز
1	-	-	6	371	2 712	5	-	-	شركة أليف
-	-	-	0,4	-	-	35	-	-	دله البركة
-	-	-	0,3	13	-	30	-	2	شركة دله البركة القابضة
3	-	-	4	293	2 712	9	-	-	شركة الإجار الجزائرية السعودية
0	-	-	3	1	-	309	-	0	شركة البركة العقارية
3 181	1 818	-	13	5 199	39 769	690	-	2 105	شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار
4 707	-	131	16	-	64 458	8 419	498	8 487	الامانة تكافل
808	38	-	2	1 737	7 565	258	-	199	معرض تونس الدولي
-	-	-	0,1	-	-	253	-	-	شركة إنقان كابيتال
8 804	2 847	10 449	54	14 337	117 216	10 143	498	120 255	المجموع

أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		بيانات	
	عمولات التصرف	أرباح الصناديق الاستثمارية	أرباح أخرى	عمولات	ودائع استثمارية	ودائع أخرى	التزامات خارج الميزانية		التزامات داخل الميزانية
790	58	3 654	69	2	11 558	37	-	77 200	البركة سيكار
790	58	3 654	69	2	11 558	37	-	77 200	المجموع

◀ أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	الأطراف ذات العلاقة
	أرباح تمويلات واستثمارات	عمولات	ودائع أخرى	ودائع استثمارية		
-	-	-	24	-	-	رئيس مجلس الإدارة
328	73	0,7	226	6 831	509	نائب رئيس مجلس الإدارة
70	-	-	84	1 828	-	أعضاء مجلس الإدارة
17	-	-	4	357	-	المدير العام
64	4	-	32	820	49	مساعد المدير العام
-	-	0,9	13	-	-	الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضًا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها
-	-	-	-	-	-	الأزواج والأصول والفروع للأطراف ذات العلاقة
479	77	1,6	383	9 836	558	المجموع

إيضاح 28 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 090 434	136 841	28 365	58 676	73 998	2 388 314
التعهدات خارج الموازنة	76 789	723	42	-	196	77 750
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	2 167 223	137 564	28 407	58 676	74 194	2 466 064
نسبة التعهدات المصنفة				6,5%		
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	574 945	49	3 792	32 550	2	611 338
أرباح معلقة ومدخرات	24 932		12 365	12 603	52 149	102 049
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف						70%

(*) يضم هذا البند مجموع التعهدات الراجعة للحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية والتي تتمثل في المستحقات المباشرة ومحفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

إيضاح 29 – الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 2025/03/06، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

بنك البركة تونس
التقرير العام لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السادة مساهمي بنك البركة تونس،
I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكولة إلينا بموجب قرار جلستكم العامة العادية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2024، قمنا بتدقيق القوائم المالية لبنك البركة - تونس والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2024، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة لمخلص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية أموال ذاتية تبلغ 292 615 ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت 41 563 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، للوضع المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2024، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

3- ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الملاحظة الواردة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والمتعلقة بتطبيق أحكام الفصل 412 مكرر من القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024، والذي يفتح ويتّم بعض فصول مجلة التجارة. وتوضّح هذه الملاحظة أن بنك البركة تونس قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتخفيض هامش التمويلات المعنية بهذا القانون، وذلك وفقاً لأحكام الفصل 412 مكرر، مع الالتزام بالتشريع والمعايير المحاسبية التونسية الجاري بها العمل.

وبناءً على ذلك، قام البنك باحتساب الأثر المالي الناتج عن تطبيق هذه الأحكام وتسجيله محاسبيًا في القوائم المالية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2024، وذلك على أساس المطالب الواردة إلى غاية 31 ديسمبر 2024. قدر هذا الأثر بـ 129 ألف دينار تونسي. كما قدر البنك أن الأثر المتوقع لهذا القانون على السنوات المالية القادمة، بالاعتماد على المطالب المستقبلية المحتملة (نظريًا)، سيكون في حدود 56 مليون دينار على أقصى تقدير. وقد تم بناء هذا التقدير على حجم إجمالي من القروض المؤهلة، التي يمكن، عند الاقتضاء، أن تكون محل مطالب لتخفيض نسب الفائدة، حيث تبلغ القيمة الجمالية لهذه التمويلات حوالي 198 مليون دينار تونسي، تشمل 1834 حريفاً.

حسب معطيات البنك منذ صدور القانون فإنه 3.8% من الحرفاء المعنيين قد تقدموا فعلياً بمطالب لتخفيض النسب. ويقدر البنك أن هذه النسبة لن تتجاوز 40% على أقصى تقدير وبالتالي وحتى في هذا سيناريو يقدر البنك الأثر الإجمالي المستقبلي في حدود 22 مليون دينار تونسي.

4- تقرير التصرف

تقع مسؤولية إعداد تقرير التصرف على عاتق الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير التصرف، ونحن لا نبدي أي تأكيد على ما ورد في هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير التصرف بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير التصرف به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتجة عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضاً بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1) فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994، المنقح بقانون 205-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة بناءً على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. وقد وافينا الإدارة بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

(2) مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قُمتنا بالفحوصات اللازمة ولم يتبين لنا ما من شأنه الاعتقاد أن مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة لا يتوافق مع التشريع الجاري به العمل.

تونس في 26 مارس 2025

مكتب الامجد بن مبارك
الامجد بن مبارك
Cabinet LAMJED BEN MABAREK
Expert Comptable
Promed building 5ème étage-Bloc B, Centre
Urbain Nord - 1082 TUNIS
TEL : 71 822 020 FAX : 71 822 025

ب.د. أو تونس
عدنان الزغدي

أ.د. أو تونس
عدنان الزغدي
1082 - Tunis
Tunisie

بنك البركة تونس
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 جديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و30 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2024.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مسمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات، بل تنحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم جدوى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- اتفاقيات وعمليات حديثة:

لم يتم اشعارنا من طرف مجلس ادارتكم باي اتفاقية مبرمة خلال سنة 2024

ب- عمليات منجزة متعلقة باتفاقيات قديمة:

● اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار:

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها ، الوظائف الإدارية والمحاسبية و مسك محفظة الأوراق المالية والمشاركة و قبل البنك هاته المهام يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل تم توكيل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتجديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار مدته 10 أيام في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، تتم فوترة الأتعاب بإضافة هامش بنسبة 15% و قد بلغت 69 ألف دينار بعنوان سنة 2024.

• إتفاقية مع الأمانة تكافل:

أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة " الأمانة تكافل " إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدّر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2024، ب 5 703 ألف دينار تونسي.

ت- تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين:

تفصل الإلتزامات والتعهدات تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- يتمتع المدير العام بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بجميع مصاريفها.
- يتمتع المدير العام المساعد بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف التأمين ومعلوم الجولان.

بالإضافة إلى ذلك يتمتع المدير العام والمدير العام المساعد كبقية الموظفين عند بلوغ سن التقاعد بمنحة التقاعد المتمثلة في 12 أجرة. هذه التعهدات مغطاة بعقد تأمين مع شركة " الأمانة تكافل ".

- الإلتزامات وتعهدات بنك البركة تونس تجاه المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية، كما تبرزه القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024، تفصل كالاتي:

(ألف دينار تونسي)

أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك		أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية		رئيس مجلس الإدارة		المدير العام المساعد		المدير العام		
المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في) (2024/12/31)	المبالغ المدفوعة (2024/12/31)	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في) (2024/12/31)	المبالغ المدفوعة (2024/12/31)	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في) (2024/12/31)	المبالغ المدفوعة (2024/12/31)	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في) (2024/12/31)	المبالغ المدفوعة (2024/12/31)	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في) (2024/12/31)	المبالغ المدفوعة (2024/12/31)	
-	62	-	612	-	119	-	358	-	649	امتيازات قصيرة المدى خام (*)
-	-	-	-	-	-	-	16	-	31	التقاعد التكميلي
62		612		119		374		680		مجموع الأعباء

(*) باعتبار مدخرات العطل الخالصة والمبلغ الخام لمنحة سنة 2024 و دون اعتبار المكافأة الخاصة بسنة 2024

ما عدا ما ذكر سابقا، فإن مجلس إدارة البنك لم يشعرنا بأي عملية تدخل في مجال الفصول المذكورة، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم نفرز وجود مثل هذه العمليات.

تونس في 26 مارس 2025

الإمجد بن مبارك
الإمجد بن مبارك
Cabinet LAMJEL BEN MAREK
Expert Comptable
Promed building 3ème étage Bloc B, Centre
Urbain Nord - 1082 TUNIS
TEL : 71 822 020 FAX : 71 822 025

ب.د. أو تونس
عدنان الزغدي

Ednan Zegdi
City Center 3
Centre Urbain Nord
1082 - Tunis
Tunisie